

المجلس الأعلى يطالب بالدمج.. و«الميثاق» تطرح القضية على راسمي السياسة

هل التعليم بحاجة إلى ثلاث وزارات؟

منها بعيداً عن الأخرى ما جعل القرارات التعليمية مشتتة وغير مفعلة. كما أن هناك موارد بشرية غير مستغلة الاستغلال الأمثل بالإضافة إلى وجود عمالة فائضة وغير مؤهلة لتسيير العملية التعليمية بالشكل المطلوب.

وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم بأن الوزارات الثلاث لا تنفذ كثيراً من قرارات المجلس بسبب العشوائية الحاصلة لدى الوزارات المعنية.. مؤكداً بأن عدم التنسيق بين استراتيجيات التعليم للوزارات الثلاث أضعافاً في الروتين القائم بسبب تشتت الحصول رغم أن الهدف واحد.

رؤية وتنسيق

إلا أن الدكتور أحمد الهبوب من جامعة أب يرى بأن التوجه نحو دمج وزارات التعليم ذات المهام التربوية والوطنية العظيمة إنما قد يتم في بعض جوانبه عن توجه ذي طابع شمولي أو مركزي لا يتواءم مع مطالب التوجه الديمقراطي والتكنولوجي ولا مع عصر العولمة.

قائلاً: بأن دمج الوزارات التعليمية سيضيف أعباء كثيرة ولا سيما على المستوى البعيد بالإضافة إلى مزيد من الإخفاقات والأخطاء.

وأشار الهبوب إلى أن واقع التعليم اليوم بحاجة إلى رؤية واستراتيجية واحدة وجهود تنسيقية مساندة لهذا الاتجاه مع تفعيل الجانب الإداري القائم على ثلاث وزارات وفقاً لمنحى أكثر إجرائية بحيث تكون نوعية التعليم مواكبة لمتطلبات العصر وتطوره.

متطلبات كبيرة

وختاماً قالت الدكتورة أنصاف عبده قاسم: إن التعليم هو العصب الرئيس للتنمية وهذه قضية لا خلاف عليها.. إلا أن يدار التعليم عبر ثلاث وزارات بحسب نوعيته أمر - وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تعيشها بلادنا - بحاجة إلى إعادة النظر لما لذلك من أمور ومنطلقات مادية وبشرية واقتصادية، بحيث يتعين لكل وزارة متطلبات مادية مثل مبانٍ وتجهيزات لوجستية ومتطلبات بشرية.

مشيرة إلى أن تركيا ذات الأقاليم المختلفة يوجد فيها وزير واحد يدير التعليم بمختلف فروعها حيث توجد وزارة واحدة للتعليم.

كانتاً قطاعاً وهيئة في وزارة ومن ثم أصبحتا وزارتين مستقلتين إحداهما للتعليم العالي والأخرى للتعليم الفني والتدريب المهني إلى جانب التربية والتعليم.. ومع الزمن بدأت المعوقات والإشكالات تتفوق الطموح المأمول، كل ينتصر لنفسه باستراتيجية خاصة بمعزل عن الآخر بما أن الهدف واحد.. وبرزت التناقضات في الالتماسات، وبدأ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم أكثر من حائر.. فقراراته لا تنفذ فأتجه نحو المطالبة بالدمج ولكن لرأسي السياسة التعليمية في الجامعات اليمنية رؤى تكشفها في الاستطلاع التالي:

توفيق الشرعي

د. البرعي: تعدد الوزارات لم يأت من اعتبارات ملحة للتعليم

د. السقاف: هيكلية التعليم أنقلت كاهل الدولة

الإمكانات والطاقت وكذا الميزانيات خاصة وأن كل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى.

منوهاً إلى أنه يفترض دمج الوزارات بحيث تنقل النفقات ويسهل الإشراف والمتابعة والرقابة والحاسبة.

تشتت وعشوائية واعتبر الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم الدكتور سبيلان العبيدي الوضع الراهن للتعليم بأنه نوع من التشتت في الاستراتيجيات وفي الخطط التعليمية..

وطالب بدمج وزارة التعليم الفني ضمن وزارة التعليم العالي كما هو معمول به في معظم الدول.. بحيث يكون هناك تخطيط لمخرجات ما بعد التعليم العام.. وبحيث تكون هيئة أو قطاعاً تشمل خطط وبرامج واستراتيجيات التعليم العالي وما في مستواه، لأن الوضع الحالي لوزارة التعليم الفني والتقني زاد من الهياكل والأعباء والانفاق المالي غير المبرور.

مشيراً إلى أن الوزارات الثلاث تعمل كل

د. العبيدي: الوضع الراهن للتعليم مشتت

د. الأغبري: اقترح دمج وزارات التعليم

أن القطيعة موجودة بين الوزارات الثلاث، بالإضافة إلى أنه عندما تم مناقشة استراتيجيات التعليم في الوزارات المعنية لم يجدوا استراتيجية تستند على الأخرى..

مشيراً إلى أن الكادر المؤهل غاب تماماً عندما أصبحت الوزارات التعليمية منفصلة، كما أن تعدد الوزارات سبب إشكالية في مسألة الإبتعاث الخارجي فكل وزارة تبتعث من جانبها وهذا بالطبع تصرف لا يخدم العملية التعليمية، بالإضافة إلى زيادة التكلفة في النفقات على التعليم.. الخ من السلبيات التي أحدثها فصل الوزارات المعنية بالتعليم.

وقال البرعي: اعتقد أن الاعتبارات التي فرضت وجود هذه الوزارات الثلاث لم تأت من الحاجة الملحة لمجال التعليم!

بعثرة للجهود

ولم يذهب الدكتور علوي عبدالله طاهر جامعة عدن بعيداً، حيث أشار إلى أن الحاجة اقتضت في يوم ما أن يكون للتعليم ثلاث وزارات، وهذا شيء جيد في

في البداية وصف الدكتور بدر سعيد الأغبري «جامعة صنعاء» وزارة التعليم العالي بأنها عبارة عن وزارة للبعثات وأنها في وضعها الحالي مشلولة الحركة، بالإضافة إلى أن مخرجات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني متدنية جداً في مستواها التعليمي وأنها لا تقبل في سوق العمل، منوهاً إلى أن تعدد الوزارات لم يخدم العملية التعليمية ولابد من إعادة النظر في الهيكلية بشكل عام خاصة في ظل الظروف الاقتصادية..

وقال الأغبري: أرى بأن دمج الوزارات في وزارة واحدة للتعليم ويكون هناك قطاعات متخصصة للتعليم العالي وأخر للفني والمهني وثالث للتعليم العام ومحو الأمية على أساس توحيد الرؤى والأفكار والتقليل من النفقات وتبديد الموارد..

أثقلت كاهل الدولة

من جانبه قال الدكتور أحمد السقاف عميد كلية التربية بجامعة حضرموت سابقاً: الحقيقة أن القضية ليست في الهيكلية القانونية للتعليم بشكل عام، ولكن القضية تتمحور حول الدور الذي تضطلع به هذه الهياكل لتطوير التعليم.

مشيراً إلى أن بلادنا تعد من الدول قليلة الموارد وبحكم الظروف الاقتصادية التي تمر بها كندني أسعار النفط فإن الضرورة تستدعي إعادة النظر في هيكلية التعليم وتوصيف واضح وتوسيع قانوني للمهام في إطار وزارة أو وزارتين..

وقال الدكتور السقاف: إن الوضع الحالي

لهيكلية التعليم بثقل كاهل الدولة التي تعاني في الأساس من شحة الموارد ولابد من إعادة النظر من أجل تعميق هيكلية سليمة تتناسب مع فلسفة الحكم المحلي، وفلسفة الاستقلالية للجامعات اليمنية.. منوهاً إلى أن أقرار استراتيجية تطوير التعليم الأساسي والثانوي وكذلك تطوير التعليم العالي يتطلب لأجل تنفيذها - تعزيز كثير من الأمور الإيجابية وتجاوز السلبيات التي يعاني منها الواقع التعليمي في بلادنا.

الاعتبارات المغايرة

ووفقاً للدكتور العزي علي البرعي استاذ إدارة التعليم العالي بجامعة الحديدة فإن سلبيات هيكلية التعليم القائمة الآن تعد أكثر من الإيجابيات والواقع يبرهن على ذلك.. فهناك غياب التكامل والتنسيق على الرغم من وجود مجلس أعلى للتعليم إلا



د. أنصاف



د. الأغبري



د. علوي



د. العبيدي

د. علوي: التعدد بعثر الجهود والإمكانات وصعب الإشراف

د. الهبوب: الدمج سيضيف أعباء وخفاقات على المستوى البعيد

د. أنصاف: هناك دول ذات أقاليم مختلفة يدير تعليمها وزير واحد

ظل الظروف الاقتصادية المنتعشة لإتاحة الفرصة لكل وزارة أن تتفرغ لأداء مهمة معينة من أجل تحقيق نتائج أفضل إلا أن هذه العملية كما هي في الواقع واجهت جملة من المعوقات والإشكالات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.. مؤكداً بأن الواجب يقتضي أن يكون هناك تنسيق بين الثلاث الوزارات لتكامل بعضها بعضاً، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

وقال الدكتور علوي: باعتقادي أن وجود ثلاث وزارات فيه بعثرة للجهود

البقاء لله

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابُوا مَصِيْبًا قَالُوا إِنَّ لِلَّهِ مَا لَمْ يَلْحَقُوا بِهِ شَيْءٌ وَكَانُوا صَافِحِينَ

يتقدم

النائب الأول لرئيس المؤتمر - الأمين العام

والأمباء العامون المساعدون

ورئيس وأعضاء هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي

ورؤساء وأعضاء الهيئات (النيابية - الوزارية - الشورية)

وأعضاء الأمانة العامة

وجميع قياديي وكوادر التكوينات القيادية والقاعدية للمؤتمر الشعبي العام

وهيئة تحرير «الميثاق».. بجائز العزاء والمواساة إلى الأخر:

الاستاذ / طه عبدالله هاجر - عضو الأمانة العامة - رئيس دائرة الإدارة والخدمات

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى

نجله

والى الأخ الأستاذ / حسن عمر سويد - عضو مجلس النواب - عضو اللجنة الدائمة

وكافة آل سويد.. في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى /

والده الفاضل

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدين بواسع رحمته ومغفرته ويسكنهما هسبح جناته ويلهم أهلها وذويهما الصبر والسلوان..

«إنا لله وإنا إليه راجعون»